الأمم المتحدة

SSC/22/1

التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

Distr.: General
21 March 2025
Arabic
Original: English

اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

الدورة الثانية والعشرون

نيويورك، 27–30 أيار/مايو 2025

البندان 2 و 4 من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض التقدم المحرَز في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**

موجز

يستعرض هذا التقرير، المقدم استجابة للمقرر 1/21 للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التقدم المحرز في عامي 2023 و 2024 في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويركز التقرير على أنشطة البلدان النامية والمتقدمة النمو والمنظمات الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بأطر العمل المذكورة أعلاه.

* SSC/22/L.2.

** قُدِّم هذا التقرير لتجهيزه بعد انقضاء الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن سيطرة المكتب المقدِّم للتقرير.

1450425 040425 25-04637 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، ما فتئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتطور بوصـفه من الطرائق الرئيسـية المكمّلة للتعاون بين الشـمال والجنوب من أجل التنمية، معززا التضـامن وتبادل المعارف والشـراكات المبتكرة لمواجهة تحديات التنمية العالمية. وبفضل ما تحقق على صعد تعزيز الأطر المؤسسية وتعميق التكامل الإقليمي وتوسـيع نطاق الشـراكات الثلاثية، أمكن توسـيع نطاق التعاون التقني ونقل التكنولوجيا ومبادرات بناء القدرات، وهو ما عزّز العمل الجماعي والتقدم المشترك. ويتضمن التقرير عدة توصيات تؤكد الحاجة إلى زيادة الاسـتثمارات في التكامل المالي الإقليمي، والبنية التحتية الرقمية، والعمل المناخي، والطاقة المتجددة، وآليات الاستجابة للأزمات من أجل النهوض بالقدرة على الصمود والابتكار والاعتماد على الذات اقتصاديا.

أولا - مقدمة

1 - يستعرض هذا التقرير، المقدم استجابة للمقرر 1/21 للّجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التقدم المحرز في عامي 2023 و 2024 في تنفيذ خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية لعام 1978، واستراتيجية الاتجاهات الجديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام 1995، ووثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام 2009، ووثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام 2019.

2 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما فتئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتطور بوصفه من الطرائق الرئيسية المكمّلة للتعاون بين الشمال والجنوب من أجل التنمية، معززا التضامن وتبادل المعارف والشراكات المبتكرة لمواجهة تحديات التنمية العالمية. واستجابةً للأزمات المعقدة، ومنها الآثار المستمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتوترات الجيوسياسية، وحالات المديونية الحرجة، وتغير المناخ، والفجوات الرقمية، كثفت بلدان الجنوب جهودها لتعزيز القدرة على الصمود والنهوض بالتنمية المستدامة الشاملة.

3 - وإن مواءمة التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع خطط التنمية العالمية، بما فيها ميثاق المستقبل، والوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الجنوب الثالث لمجموعة الـ 77 والصين، والوثيقة الختامية لقمة قادة مجموعة العشرين في البرازيل، قد عززت دور هذا التعاون في تعجيل التقدم نحو الازدهار المشترك والحلول المستدامة.

4 - وفي خضمّ هذه التطورات، قطع التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا أشواطا كبيرة في مجالات التكامل الاقتصادي وتيسير التجارة والقدرة على تحمل تغير المناخ والمساواة بين الجنسين. وبفضل الشراكات المعزّزة، اتّسع نطاق التحول الرقمي وتبادل المعارف، والابتكار في العلوم والتكنولوجيا. وعزّزت الأطر الإقليمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه أداةً أساسية للاعتماد على الذات وللتنمية المستدامة.

5 - وعلى الرغم من التحديات التي تؤثر النزاعات الجيوسياسية ونقاط الضعف الاقتصادية وتغير المناخ، أحرزت منطقة الدول العربية تقدما ملحوظا في تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل العمل المناخي والتحول الرقمي وتنمية الشباب، معززة القدرة على الصمود على المدى الطويل. كما أبرزت الجهود في مجال المساعدة الإنسانية الأهميةَ المستمرة للتضامن وللتعاون الإقليمي.

6 - واستمر ما يجري بشكل ملحوظ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من نهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تدعيم التكامل الإقليمي بواسطة التجارة والاستثمار وتنمية القدرة على الصمود اقتصاديا والابتكار التكنولوجي والتكيف مع المناخ. وقد أدت المنظمات الإقليمية دورا حاسما في النهوض بالتعاون في مجال الطاقة المستدامة والتأهب للكوارث وبناء القدرات.

7 - وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، جرى بصورة نشطة تسخير التعاون فيما بين بلدان الجنوب لحفز التنويع الاقتصادي والابتكار والتمويل المناخي. وعزّز التعاون الإقليمي استراتيجيات التنمية المستدامة، مع التركيز على الإنتاجية والتقدم التكنولوجي والصناعات ذات القيمة المضافة. وفي ظل أطر التجارة والاستثمار المعزّزة، أصبحت المنطقة في وضع مؤات لتحقيق نمو اقتصادي قوي.

8 - واكتسب التعاون الثلاثي زخما بوصفه عاملا من عوامل تمكين التنمية المستدامة، حيث عزز بناء القدرات وتبادل المعارف والمساعدة التقنية. وقامت البلدان المتقدمة بتوسيع نطاق دعمها لمبادرات التعاون

الثلاثي المتعلقة بالقدرة على تحمل تغير المناخ والتحول الرقمي والتنمية الاقتصـــادية، ولا ســـيما المبادرات الداعمة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

9 - وواصـــلت منظمات المجتمع المدني ومجمّعات الفكر والقطاع الخاص المشـــاركة الفعّالة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فهي قد عززت جهود البحث وبناء القدرات وتطوير الســـياســـات، لا ســـيما في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، إلى جانب الجهود في مجال العمل المناخي. وشـــكّل القطاع الخاص قوة دافعة وراء الابتكار الرقمي وريادة الأعمال والاستثمار في الأسواق الناشئة، إذ عزّز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه من الطرائق الحاسمة الأهمية لإحداث التحول الاقتصادي الشامل والمستدام.

10 - واســـتجابة لطلب الدول الأعضـــاء في الدورة الحادية والعشـــرين للجنة الرفيعة المســـتوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، يســـلّط هذا التقرير الضـــوء على الدعم الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى المبادرات الأقاليمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي مكّن البلدان النامية من تبادل المعارف وتعزيز القدرات المؤســـســـية وتنفيذ حلول مبتكرة مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات المحلية.

ثانيا - السياق العالمي والاتجاهات العالمية

11 - خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، تعاملت بلدان الجنوب مع مشـــهد معقد تشـــكله الديناميات الجيوســياســية المتغيرة والتقلبات الاقتصــادية والتحديات البيئية. وفي حين شــهد بعض المناطق النامية نموا اقتصاديا، أعاقت مواطن الضعف المستمرة المتعلقة بالديون وتعطيل التجارة والضغوط التضخمية التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة. وعلى الرغم من تلك التحديات، ظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب من الطرائق الهامة لمعالجة الفجوات الإنمائية وتعزيز القدرة على الصـمود اقتصـاديا وتسـريع عجلة الابتكار وتدعيم الشراكات المتعددة الأطراف.

12 - ولا ينفك المشـهد الجيوسـياسـي في بلدان الجنوب يتغيّر. وفي مؤتمر قمة الجنوب الثالث لمجموعة الـ 77 والصين الذي عقد في كانون الثاني/يناير 2024، أكّد المشاركون أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أداة حاســـمة الأهمية لتحقيق التنمية المســـتدامة. وفي مؤتمر قمة مجموعة البريكس لعام 2024 الأولوية، أعطت المجموعة الأولوية لإلغاء التعريفات وتبســـيط الإجراءات الجمركية وتوســـيع نطاق التجارة الرقمية، وبالتالي تعزيز التكامل الاقتصـــادي فيما بين بلدان الجنوب. وفي الوقت نفســـه، عملت الهند والبرازيل، إبان رئاسة كل منهما لمجموعة العشرين في عامي 2023 و 2024، على التوالي، على تقوية نفوذ بلدان الجنوب في عملية صنع القرار الاقتصادي في العالم.

13 - وطلب أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الســاحلية والدول الجزرية الصــغيرة النامية دعما محدد الهدف لمعالجة مواطن الضـعف والتحديات الإنمائية التي تنفرد بها. ويوفر كل من برنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نموا، وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج العمل الجديد للبلدان النامية غير الســاحلية أطرا اســتراتيجية للمبادرات المحددة الهدف المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فتوسّع بالتالي نطاق الدعم المتعدد الأطراف لمجموعات البلدان تلك.

14 - وقد أدت البلدان النامية دورا محوريا في تحديد معالم الحوكمة الرقمية. ففي إعلان هافانا بشـــأن التحديات الإنمائية الراهنة: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار، الذي اعتمده مؤتمر قمة رؤســـاء دول وحكومات

مجموعة الـ 77 والصين في عام 2023، سُلّط الضوء على الإمكانات التحويلية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وفي عام 2024، اتّخذت الجمعية العامة القرار 259/78 الذي أعلن 16 أيلول/سبتمبر يوما دوليا للعلم والتكنولوجيا والابتكار لبلدان الجنوب، في إشارة رمزية إلى الاعتراف المشترك بالإمكانات التحويلية للعلم والتكنولوجيا والابتكار في النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وفي التعاهد الرقمي العالمي، جرى التأكيد على الحاجة إلى التنمية الرقمية والحوكمة الشاملتين للجميع، وسُلّط الضوء على الدور الحاسم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي ظل وجود أكثر من 2,6 بليون شخص، معظمهم من النساء والفتيات، لا يزالون غير قادرين على الوصول إلى الإنترنت[1]، تسلّط هذه المنتديات الضوء على الحاجة الملحة لسد الفجوات الرقمية في بلدان الجنوب، فهذا من شأنه الدفع قدما بعجلة التنمية البشرية عبر زيادة إمكانية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية.

15 - وبقي النمو الاقتصادي في بلدان الجنوب متباينا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث حافظت منطقتا جنوب وشرق آسيا على النمو القوي بينما واجهت مناطق أخرى، لا سيما أفريقيا وأمريكا اللاتينية، ركودا اقتصاديا. وانخفض معدّل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدان النامية بنسبة 2 في المائة، وهو الانخفاض السنوي الثاني على التوالي بالنسبة إلى بلدان الجنوب في المجمل[2].

16 - ومع ذلك، سجّل معدل التبادل التجاري فيما بين بلدان الجنوب ارتفاعا ملحوظا، حيث ارتفعت قيمته الإجمالية من 2,3 تريليون دولار في عام 2007 إلى 5,6 تريليون دولار في عام 2023[3]، وهو العام الذي مثّل فيه هذا النوع من التبادل التجاري 54 في المائة من إجمالي صادرات البلدان النامية[4]. وكانت لتجارة المنتجات المصنعة أهمية أكبر، ولا سيما المنتجات الكثيفة التكنولوجيا، وهو ما دعم تنويع الصادرات ورفع قيمتها. وبالإضافة إلى ذلك، أدّى توسيع مجموعة البريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا)، التي تتألف في معظمها من بلدان الجنوب، لتضم بلدانا أعضاء جديدة هي إثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) ومصر إلى مزيد من تعزيز التجارة وتدفق الاستثمارات فيما بين بلدان الجنوب بدرجة فاقت حجم التجارة مع بلدان مجموعة الدول السبع[5]. وكان تطوير نظام الدفع المشترك، BRICS Pay، بمثابة خطوة إلى الأمام في مجال تبسيط المعاملات عبر الحدود وتقليل الاتكال على الوسطاء الماليين التقليديين.

17 - وأكّدت مجموعة العشرين، في ظل رئاسة البرازيل، على أهمية الإصلاح الشامل للحوكمة، داعيةً إلى إسناد دور أقوى للبلدان النامية في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ويتماشى هذا مع مطالبة بلدان الجنوب منذ أمد طويل بالحصول على تمثيل أكثر إنصافا في المؤسسات الدولية. وأُحرز تقدّم في إصلاح المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لإطلاق العنان للتمويل المناخي وضمان أن تعكس هذه المصارف

(1) International Telecommunication Union, “Global Internet use continues to rise but disparities remain, especially in low-income regions”, 27 November 2024.

(2) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Global Investment Trends Monitor, No. 48 (January 2025). Available at https://unctad.org/publication/global-investment-trends-monitor-no-48.

(3) UNCTAD, “The reshaping of global trade: how developing countries can strategize”, 29 October 2024.

(4) *Financing for Sustainable Development Report 2024* (United Nations publication, 2024), p. 124.

(5) Boston Consulting Group, “An evolving BRICS and the shifting world order”, 29 April 2024.

احتياجات بلدان الجنوب على نحو أفضل. وعلى الرغم من مظاهر التقدم هذه، بقيت التحديات المتعلقة بحالات المديونية الحرجة والتضخم قائمة. فقد بلغ الدين العام العالمي مستوى قياسيا عند 97 تريليون دولار في عام 2023، وكانت البلدان النامية مسؤولة عمّا يقرب من 30 في المائة من هذا المبلغ. وكان هناك ما مجموعه 54 دولة تعاني من حالة مديونية حرجة عند مستوى خطير، حيث تخصص ما لا يقل عن 10 في المائة من إيراداتها الحكومية لمدفوعات فوائد الديون[6]. واضطرت تلك البلدان إلى إعطاء الأولوية لخدمة الدين على حساب الاستثمارات الأساسية في الصحة والتعليم والتنمية المستدامة، وهو ما أدى إلى عواقب اجتماعية – اقتصادية وخيمة.

18 – وظل الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية يواجه قيودا، مع انخفاض بنسبة 11 في المائة في التمويل المرتبط بأهداف التنمية المستدامة، لا سيما في نظم الأغذية الزراعية والبنية التحتية للمياه. ويسعى التحالف العالمي ضد الجوع والفقر، الذي أُطلق خلال رئاسة البرازيل لمجموعة العشرين، إلى المساهمة في معالجة هذا التفاوت. ويسعى التحالف العالمي إلى دعم 240 مليون عامل يكسبون أقل من 2,15 دولار في اليوم، مع ممارسة الدعوة إلى المساواة وإتاحة فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل المياه النظيفة والصرف الصحي.

19 – وأكدت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن عام 2023 كان هو العام الأعلى حرارة على الإطلاق، حيث كان متوسط درجات الحرارة في العالم أعلى بمقدار 1,45 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الحقبة الصناعية. وقد عانت الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا من اشتداد أوجه الضعف، حيث أدت الظواهر الجوية القصوى إلى تعطيل سبل العيش وإلحاق الضرر بالبنى التحتية وازدياد النزوح. فعلى سبيل المثال، أثّرت موجات الجفاف الشديد والفيضانات في أفريقيا على ما يقرب من مليون هكتار من الأراضي المنزرعة، في حين شكل ارتفاع مستوى سطح البحر تهديدات وجودية للدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ والبحر الكاريبي.

20 – وظل تمويل إجراءات التكيف مع تغيّر المناخ غير كافٍ على الرغم من التعهدات المعلنة لصالح صندوق مواجهة الخسائر والأضرار. فقد أفاد برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن تدفقات تمويل إجراءات التكيف إلى البلدان النامية انخفضت بنسبة 15 في المائة لتصل إلى 21 بليون دولار في عام 2023، وهو ما وسّع الفجوة في تمويل إجراءات التكيف لتصل إلى ما يقدر بنحو 366 بليون دولار في العام. ومع ذلك، أُحرز تقدم صوب بناء القدرة على تحمّل تغير المناخ من خلال جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ففي مؤتمر القمة الأفريقي المعني بالمناخ، جرى تأمين مبلغ 26 بليون دولار في شكل التزامات بالعمل المناخي، في حين أدى التعاون الإقليمي في منطقة المحيط الهادئ إلى إنشاء أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ مرفقَ القدرة على الصمود في المحيط الهادئ، المصمّم لتوفير التمويل للتأهب للكوارث على مستوى المجتمعات المحلية.

(6) UNCTAD, “A world of debt: a growing burden to global prosperity”, 2024.

ثالثا – البلدان النامية

21 – على الرغم من التحديات المستمرة، سخّرت البلدان والمناطق بشكل جماعي التعاون فيما بين بلدان الجنوب لمعالجة الأولويات الإنمائية، وهو ما يُثبت فعالية التعاون بوصفه أحد المحركات الرئيسية للتنمية المستدامة.

ألف – أفريقيا

22 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، برهنت أفريقيا على التزامها القوي بالنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وشملت التطورات الرئيسية تعزيز المؤسسات المالية الأفريقية المتعددة الأطراف، وتسريع عجلة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، وتوسيع البنية التحتية الرقمية، وتوسيع نطاق المبادرات المتعلقة بالقدرة على تحمّل تغيّر المناخ، وتعزيز أطر المساواة بين الجنسين.

23 – وينصب تركيز خطة التنفيذ العشرية الثانية للاتحاد الأفريقي لخطة عام 2063، التي أُطلقت في عام 2024، على اعتماد أفريقيا على ذاتها وعلى رؤيةٍ لقارة أفريقيّة مزدهرة وسلمية ومتكاملة ومترابطة ومتوائمة مع أهداف التنمية المستدامة. وتماشيا مع هذا التركيز، أجرت الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي آلية للرصد الذاتي انضمت إليها طوعا الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، تدريبا إلكترونيا على كامل نطاق القارة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للتعجيل في تنفيذ خطة عام 2063 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال التدريب، تكوّنت خبرة في التعامل مع أطر الرصد والتقييم من أجل تقييم أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أفريقيا.

24 – واتُّخذت أيضا خطوات بارزة نحو التعجيل بإنشاء المؤسسات المالية الأفريقية لمواجهة التحديات القائمة في الهيكل المالي العالمي الحالي. فعلى سبيل المثال، عقد القادة الأفارقة العزم على التعجيل بإنشاء مؤسسات مالية تابعة للاتحاد الأفريقي، بما فيها المصرف المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي ومصرف الاستثمار الأفريقي وبورصة البلدان الأفريقية. ويُتوقّع أن تبوّئ هذه المؤسسات أفريقيا وضعا أقوى ضمن الهيكل المالي العالمي من خلال إعطاء الأولوية لإصلاحات هيكل الديون، والتمويل الميسّر، وإسماع صوت القارة بقوة أكبر وزيادة تأثيرها في عمليات صنع القرار، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي والتصنيع الأخضر.

25 – ومن أجل تحقيق مزيد من تحسين مكانة أفريقيا في الهيكل المالي العالمي الآخذ في التطور، أنشأت المؤسسات المالية الأفريقية المتعددة الأطراف تحالف المؤسسات المالية الأفريقية المتعددة الأطراف لتعزيز التعاون والتعاضد والتنسيق بين المؤسسات الأعضاء من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة والاعتماد على الذات ماليا عبر مختلف أنحاء القارة. ومن خلال التحالف، ستمارس المؤسسات الأعضاء الدعوة مناصَرةً لأفريقيا في مسائل التمويل العالمية، وستطوّر أدوات تمويل مبتكرة، وستدعم استراتيجيات التمويل المستدام من أجل النهوض بالقارة.

26 – واعتمد القادة الأفارقة في مؤتمر القمة الأفريقي المعني بالمناخ في عام 2023 الآلية الأفريقية لرصد الديون من أجل جمع البيانات المتعلقة بالديون ووضعها في صيغة موحدة وحساب إجمالياتها، وإسداء المشورة وتوفير التدريب للدول الأعضاء في مجال مفاوضات الديون، وبناء القدرات من أجل إدارة الديون بفعالية. وقد أعطيت هذه المبادرة الأولية من جانب الهيئات السياساتية التابعة للاتحاد الأفريقي لكي تُنفّذ فورا من أجل بناء القدرة على إدارة الديون بفعالية.

27 - وتحسّنت آفاق تعزيز التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب في أفريقيا. فقد ارتفعت قيمة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية إلى 192,2 بليون دولار في عام 2023، وهي زيادة بنسبة 3,2 في المائة عن عام 2022. ورافق هذا النمو ارتفاع في حصة التجارة الرسمية فيما بين البلدان الأفريقية من 13,6 في المائة في عام 2022 إلى 14,9 في المائة في عام 2023، وذلك على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية. وقامت المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا مجتمعةً بإجراء إصلاحات هيكلية تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي وتيسير التجارة عبر الحدود من خلال إزالة الحواجز الجمركية، والحد من مسببات انعدام الكفاءة المرتبطة بالجمارك، ومعالجة حالات التضارب التنظيمي. فعلى سبيل المثال، شرعت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في تحديث بروتوكولها المتعلق بقواعد المنشأ لكي يتسق مع إطاري منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية، وعززت الإدارة الجمركية للحدود، وطوّرت نظم الدفع الرقمية لتخليص البضائع وتسوية المعاملات بالعملة السيادية.

28 - وازدادت نسبة التجارة فيما بين دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى إجمالي الناتج المحلي بنسبة 21 في المائة في عام 2023[7]. وقد اجتذبت المنطقة دون الإقليمية 6 بلايين دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة[8]، وطبّقت أدوات ذكية للإدارة المتكاملة للممرات الاقتصادية. وأُنشئت مراكز حدودية ذات منفذ واحد لتيسير التجارة الإقليمية، وأُحرز تقدّم في مشروع ممر لوبيتو الذي يربط جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا بالمحيط الأطلسي.

29 - وفي عام 2023، عقدت المملكة العربية السعودية أول مؤتمر قمة سعودي أفريقي، فشكّل ذلك خطوة مهمة في توطيد العلاقات السعودية الأفريقية. وجمع المؤتمر أكثر من 50 من القادة الأفارقة بهدف تعزيز التعاون في مجالات الاستثمار والتجارة والتنمية الاقتصادية والأمن والتبادل الثقافي. وأعلنت المملكة العربية السعودية التزامات بالقيام باستثمارات كبرى، ومنها مبادرة الملك سلمان للتنمية التي تهدف إلى دعم مشاريع التنمية في مختلف أنحاء أفريقيا على مدى العقد المقبل باستثمارات قيمتها بليون دولار. وتعهدت المملكة العربية السعودية أيضا بالقيام باستثمارات مستقبلية بقيمة 25 بليون دولار، و 10 بلايين دولار لتمويل الصادرات السعودية إلى البلدان الأفريقية، وتمويل إنمائي بقيمة 5 بلايين دولار حتى عام 2030.

30 - وعلى الرغم من التقدم المحرز في الآونة الأخيرة على صعيد سد الفجوة الرقمية في أفريقيا، يظل 38 في المائة فقط من السكان هم من يستخدمون الإنترنت. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفّذ الاتحاد الأفريقي مبادرات للنهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. فقد عُمّمت استراتيجية التحول الرقمي في أفريقيا للفترة 2020-2030، وهي مبادرة رئيسية ضمن خطة عام 2063 تهدف إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية وتحسين التوصيلية. وسهّلت استراتيجية وخطة تنفيذ الاتحاد الأفريقي للتعليم الرقمي للفترة 2023-2028 اعتماد التكنولوجيات الرقمية في التعليم، فدعمت تنمية المهارات وزادت من إمكانية الوصول إلى فرص التعلم. ونهض الاتحاد الأفريقي أيضا باستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا لعام 2024، التي تعزّز ترسيخ مكانة الجامعات كمراكز للتميّز في الجامعات، بما في ذلك مركز الابتكار التحويلي لأفريقيا المقام في حرم أفريقيا المستقبل بجامعة بريتوريا.

(7) South Africa, Department of International Relations and Cooperation, "Lamola commends steps towards regional stability and economic integration", 14 August 2024.

(8) المرجع نفسه.

31 - وأكّد القادة الأفارقة من جديد التزامهم الجماعي بالعمل المناخي من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وبالنهوض بالمبادرات الإقليمية والأقاليمية الهادفة إلى تعزيز القدرة على الصمود والتنمية المستدامة، مثل مؤتمر القمة الافتتاحي الأفريقي المعني بالمناخ المشار إليه أعلاه، واعتماد إعلان نيروبي للقادة الأفارقة بشأن تغير المناخ والدعوة إلى العمل. وفي الإعلان، حدّد القادة الأفارقة تدابير ملموسة تهدف إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال الممارسات المستدامة، وبالتالي تحسين الأمن الغذائي مع تقليل الآثار البيئية إلى الحد الأدنى. وأُطلقت أيضا الشراكة المعجّلة لمصادر الطاقة المتجددة في أفريقيا، ووُضع في إطارها هدف زيادة القدرة الأفريقية على إنتاج الطاقة المتجددة من 56 جيغاواط إلى 300 جيغاواط على الأقل بحلول عام 2030.

32 - وعزّزت الصين التزامها بتعزيز الانتقال إلى الطاقة المتجددة في أفريقيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فأطلقت برنامج الحزام الشمسي الأفريقي في منتدى التعاون الصيني الأفريقي. ومن خلال هذا البرنامج، وفي إطار التعهّد المعلن في مؤتمر القمة الأفريقي المعني بالمناخ، جرى تخصيص مبلغ 14,1 مليون دولار لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية في المناطق غير المتصلة بالشبكة، وهو ما يتيح إمكانية الوصول إلى الطاقة المستدامة لما لا يقل عن 000 50 أسرة[9]. ووقّعت الصين أيضا مذكرتي تفاهم مع تشاد وسان تومي وبرينسيبي لإقامة مشروعين بقيمة 2,1 مليون دولار سيجري من خلالهما نشر 300 4 نظام فلطاضوئي يعمل بالطاقة الشمسية في تشاد و 100 3 نظام في سان تومي وبرينسيبي بحلول نهاية عام 2024[10]. ويهدف هذان المشروعان إلى تعزيز سبل العيش وزيادة فرص الوصول إلى الطاقة النظيفة.

33 - وجرى النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أفريقيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث جرت الاستفادة من أطر العمل والأدوات السياساتية الإقليمية الجماعية. وانتقلت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) من اتباع نهج مراع للفوارق بين الجنسين إلى اتباع نهج مراع للمنظور الجنساني، حيث اعتمدت استراتيجية إيغاد الإقليمية للمساواة بين الجنسين للفترة 2023-2030 وأطلقت برنامج بناء القدرات للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي إطار هذا البرنامج، دربّت إيغاد أكثر من 600 شخص على استراتيجيات التكيّف مع تغيّر المناخ المحدثة للتحوّل في القضايا الجنسانية في كل من أوغندا وجيبوتي وكينيا. وواصلت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي تعزيز جهود تعميم مراعاة المنظور الجنساني من خلال إطلاق خِتم المساواة بين الجنسين للمؤسسات العامة وإعداد كتيبات إرشادية عن إدماج المنظور الجنساني.

34 - وعُزّزت أيضا جهود السلام والأمن من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فقد خصص صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي مبلغ 7 ملايين دولار لدعم مبادرات السلام في بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ومالي وموزامبيق والنيجر وحوض بحيرة تشاد، ضمن مناطق أخرى. ونهضت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بمساعي بناء السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(9) Yi Xin, “Guest opinion: China – a reliable partner in Africa’s greener and greater future”, Xinhua News Agency, 20 May 2024.

(10) Jing Song and Benson Ireri, “How China and Africa can better collaborate to close sub-Saharan Africa’s energy access gap”, World Resources Institute, 30 August 2024.

وكمثال مهم على التعاون الأقاليمي فيما بين بلدان الجنوب، يسّـــرت تركيا جهود الوســـاطة بين إثيوبيا والصومال، حيث استضافت مفاوضات أدت إلى عقد اتفاق تاريخي في كانون الأول/ديسمبر 2024.

باء - الدول العربية

35 - عزّزت منطقة الدول العربية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات من قبيل العمل المناخي والابتكار الرقمي وتنمية الشـباب والمسـاعدات الإنسـانية، حيث جرى تعزيز القدرة على الصـمود والتنمية المســتدامة على المســتوى الإقليمي. ومن خلال المبادرات الجماعية، نهضـــت دول المنطقة بالالتزامات المتصلة بالمناخ وأطر تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات والتعاون في مجال تكنولوجيا الفضـاء، بينما قامت أيضا بحشد المساعدات الإنسانية الحرجة وأظهرت تضامنا والتزاما بمواجهة التحديات المشتركة.

36 - وأسـفرت الدورة الثامنة والعشـرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ، التي استضـافتها الإمارات العربية المتحدة، عن أول اتفاق عالمي صريح بشأن التحوّل عن استخدام الوقود الأحفوري والالتزام بمضاعفة القدرة في مجال الطاقة المتجددة ثلاث مرات بحلول عام 2030. وأطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة "ألتيرا"، وهو صـندوق اسـتثماري معني بالمناخ بقيمة 30 بليون دولار يهدف إلى تحفيز تمويل القطاع الخاص للعمل المناخي في بلدان الجنوب. وبالإضـــافة إلى ذلك، خصـــص البلد 200 مليون دولار من حقوق السـحب الخاصـة للصـندوق الاسـتئماني للصـلابة والاسـتدامة و 150 مليون دولار للأمن المائي[11]. وتعهد بتقديم 4,5 بلايين دولار لتطوير وتمويل مشـاريع الطاقة المتجددة في أفريقيا، وذلك بهدف زيادة حجم تطوير الطاقة المتجددة في القارة وصولا إلى قدرة 15 جيغاواط بحلول عام 2030.

37 - وعززت المملكة العربية الســـعودية التعاون بين بلدان الجنوب من خلال النهوض بالمبادرات الإقليمية والعالمية لمكافحة التصـحر والجفاف وتغير المناخ. وبصـفتها البلد المضـيف للدورة السادسـة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصـــحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشـــديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، أطلقت المملكة العربية السعودية شراكة الرياض العالمية من أجل القدرة على الصـــمود في مواجهة الجفاف، التي تهدف إلى تعزيز نظم الإنذار المبكر وآليات التمويل وتقييمات جوانب الضـــعف وإجراءات التخفيف من مخاطر الجفاف في 80 بلدا ناميا شـــديد التعرض للخطر، وأعلنت تعهّدا أوّليا بقيمة 150 مليون دولار. وبالإضـافة إلى ذلك، اكتسـبت مبادرة الشـرق الأوسـط الأخضـر، التي أطلقتها المملكة العربية السـعودية لأول مرة في عام 2022 مع تخصـيص مبلغ أوّلي قدره 2,5 بليون دولار، مزيدا من الزخم في عام 2024 مع انضـــمام 11 بلدا إضـــافيا إليها خلال الدورة الأولى لمجلســـها الوزاري في جدة بالمملكة العربية الســـعودية. وقد عززت تلك الجهود أطر التعاون الإقليمي لحماية البيئة، حيث نهضت بالقدرة على تحمل تغيّر المناخ، وبالإدارة المستدامة للأراضي في مختلف أنحاء بلدان الجنوب.

38 - ونهضـــت الدول العربية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار من خلال تطوير أطر عمل بالغة الأهمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصـالات وتوسـيع نطاق التعاون في مجال البحوث الفضـــائية مع مناطق نامية أخرى. ووقّعت المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصـــال والمعلومات التابعة لجامعة الدول العربية اتفاق تعاون مع منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة لتعزيز التكنولوجيا من أجل

(11) الإمارات العربية المتحدة، وزارة الخارجية، "وزراء ومسـؤولون دوليون: إنجازات "COP28" في أسـبوعه الأول تدشـن مرحلة جديدة في تاريخ العمل المناخي"، 12 تموز/يوليه 2023.

التنمية المستدامة. وأنشأت دول المنطقة أيضا مجلس وزراء الأمن السيبراني العرب الذي طوّر آليات تنسيق لتبادل المعارف وتدريبات مشتركة في مجال الأمن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأطرا هيكلية للحوكمة.

39 - وزيادة في تعزيز الأمن الرقمي الإقليمي، وافق مجلس وزراء المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات على الاستراتيجية العربية للأمن السيبراني خلال دورته السابعة والعشرين المعقودة في أبو ظبي في كانون الثاني/يناير 2024. وتهدف الاستراتيجية إلى حماية الفضاء السيبراني العربي من التهديدات الناشئة وتسهيل التعاون مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، بما يضمن أفضل الممارسات لحوكمة أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغض النظر عن القدرات الرقمية للبلدان.

40 - وفيما يتعلق بأبحاث وتكنولوجيا الفضاء، انضمّت مصر إلى برنامج محطة أبحاث القمر الدولية التابع للصين في كانون الأول/ديسمبر 2023، فشكّل ذلك علامة فارقةً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الفضاء. ويشمل التعاون إجراء بحوث مشتركة في استكشاف القمر والفضاء السحيق وتطوير المركبات الفضائية والمشاركة في كوكبة سواتل الاستشعار عن بعد التابعة لمجموعة البريكس. وأنشأت الصين مركزا لتجميع السواتل وإدماجها واختبارها في القاهرة في حزيران/يونيه 2023، فعزز ذلك القدرات الإقليمية في مجال السواتل. ومن المقرر أن تُفتتح رسميا في عام 2025 وكالة الفضاء الأفريقية، التي يقع مقرها بالقرب من القاهرة، لتعزيز الابتكار في مجال الطيران والفضاء والتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب.

41 - وقد وضعت الدول العربية على قائمة أولوياتها التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال تنمية الشباب، الذين يمثلون حاليا نصف العدد الإجمالي لسكان المنطقة[12]. وفي عام 2023، وافق مركز الشباب العربي على استراتيجيته الخمسية التي تركّز على تعزيز قطاع عمل الشباب وتعزيز فرص القيادة. ونظّم المركز 14 فعالية شارك فيها أكثر من 000 16 شخص من أكثر من 20 بلدا، حيث قُدّمت 700 ساعة تدريب خلال 70 جلسة. ولتعزيز المهارات الرقمية والخبرات في مجال الاستدامة، أطلق المركز برنامج الزمالة التقنية للشباب العربي، في شراكة مع 30 منظمة استراتيجية. وجمع مؤتمر قمة توظيف الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي عقد في الدار البيضاء في تشرين الأول/أكتوبر 2024، 250 مشاركا، 20 في المائة منهم ممثلون عن الشباب، لمعالجة تحديات التوظيف. وفي مؤتمر القمة، قُدّم 20 حلا مبتكرا يهدف إلى تحسين النتائج في مجال توظيف الشباب ووُضعت خطة عمل لدفع عجلة التقدم المجدي في جميع أنحاء المنطقة.

42 - وفيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية، عززت الدول العربية ترتيباتها المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لدعم بلدان المنطقة التي تواجه نزاعات مستمرة. واستجابةً للأزمة الإنسانية الحادة في قطاع غزة بسبب الحرب المستمرة، قدمت المملكة العربية السعودية أكثر من 5 بلايين دولار، وتعهدت الكويت بتقديم بليوني دولار، وتعهدت قطر بتقديم 100 مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت الصين بتقديم أكثر من 2 مليون دولار كمساعدات إنسانية، في حين قدمت الأردن، والإمارات العربية المتحدة، وتركيا، وتونس، ورواندا، والهند إمدادات إغاثة ذات أهمية حيوية.

43 - واستجابةً للأزمة الإنسانية في لبنان بسبب النزاع، خصصت المملكة العربية السعودية في تموز/يوليه 2024 مبلغ 10 ملايين دولار لدعم 28 مشروعا في مختلف أنحاء البلد، حيث انصبّ التركيز على الأمن

(12) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "الاتجاهات الديمغرافية في المنطقة العربية: 1950-2030"، آذار/مارس 2025، الصفحة 2.

الغذائي والرعاية الصحية والتعليم وجهود الإغاثة في حالات الطوارئ. وأعلنت الإمارات العربية المتحدة عن تقديم حزمة مساعدات عاجلة بقيمة 100 مليون دولار في أيلول/سبتمبر 2024 لمساعدة الشعب اللبناني.

جيم - آسيا والمحيط الهادئ

44 - في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ازداد حجم التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب وشُهدت أوجه تقدُّم في التحول الرقمي وتسارع في العمل المناخي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

45 - وظلّ التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي محرّكين رئيسيين للتجارة والاستثمار في المنطقة، الأمر الذي عزّز القدرة على الصمود اقتصاديا والنمو المستدام. وفي عام 2022، نشأ ما يقرب من 57 في المائة من قيمة تجارة المنطقة من التجارة البينية، وقد استمرّ هذا الاتجاه خلال عامَي 2023 و 2024. فعلى سبيل المثال، بموجب اتفاق ثلاثي للطاقة بين بنغلاديش ونيبال والهند وُقّع في تشرين الأول/أكتوبر 2024، تستطيع نيبال تصدير 40 ميغاواط من الكهرباء إلى بنغلاديش عبر شبكة نقل الكهرباء في الهند. وهذه المبادرة لن تعزّز أمن الطاقة الإقليمي فحسب، بل ستمكّن نيبال أيضاً من الموافقة على تصدير 941 ميغاواط من الكهرباء إلى الهند، مما يعزز انتقال المنطقة نحو سوق طاقة أكثر ترابطاً.

46 - وقد بلغ إجمالي تجارة البضائع داخل منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا 3,5 تريليون دولار في عام 2024، وهو ما يعادل تقريباً ناتجها المحلي الإجمالي، وشكّلت التجارة البينية بين بلدان الرابطة 21,5 في المائة من إجمالي التجارة الإقليمية. وفي عام 2024 أيضاً، اعتمدت الرابطة إطار عملها لتيسير الخدمات لزيادة تعزيز التجارة والاستثمار عبر الحدود في الخدمات؛ وتخفيف العوائق المحلية أمام التجارة والاستثمار؛ وتهيئة بيئة مؤاتية يمكن التنبؤ بها للتجارة والاستثمار الدوليَّين. ويمكن أن يؤدي تطبيق الإطار إلى خفض متوسط تكلفة التجارة التي تتكبدها شركات الرابطة بمقدار 9 في المائة من قيم الصادرات[13].

47 - وقد برز برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا كحجر زاوية للتكامل الاقتصادي الإقليمي، فقد بلغ إجمالي الاستثمارات في إطار البرنامج 51 بليون دولار بحلول كانون الأول/ديسمبر 2023. ومن الإنجازات البارزة التنفيذ المسرّع لمبادرة النظام المتقدم للنقل العابر في إطار البرنامج، وهي المبادرة التي تهدف إلى إنشاء نظام نقل كهربائي إقليمي موحد ومنسّق بين الدول الأعضاء. وقد وقّعت أذربيجان وأوزبكستان وجورجيا مذكرة تفاهم لتجريب النظام، وانضمت تركمانستان إلى المبادرة كمراقب. ويهدف المشروع التجريبي إلى تعزيز كفاءة النقل العابر وتيسير التجارة والترابط الاقتصادي على مستوى المنطقة.

48 - وأحرزت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي تقدماً كبيراً في مجال تعزيز الاستقرار المالي وتيسير التجارة على مستوى المنطقة، الأمر الذي عزز التعاون الاقتصادي بين البلدان الأعضاء. وفي حزيران/يونيه 2024، وافقت الهند على إطار عمل ترتيب مبادلة العملات لبلدان الرابطة للفترة 2024-2027، الذي يهدف تعزيز التعاون المالي والتكامل الإقليمي. ويوفر هذا الترتيب شبكة أمان لاحتياجات السيولة من القطع الأجنبي في الأجل القصير ويدعم بلدان الرابطة في التعامل مع تحديات ميزان المدفوعات، مما يضمن استقراراً أكبر للاقتصاد الكلي.

(13) ASEAN, ASEAN Economic Integration Brief, No. 16 (December 2024), p. 6. Available at https://asean.org/wp-content/uploads/2024/12/AEIB-No.16_December-2024.pdf.

49 - ومن خلال مبادرة التنمية العالمية، ساهمت الصين في عامَي 2023 و 2024 بمبلغ 330 مليون دولار لصندوق التنمية الآسيوي وزادت حجم صندوق التنمية العالمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى 4 بلايين دولار لدعم أكثر من 000 1 مشروع إنمائي. وركّزت المبادرة أيضاً على بناء القدرات، وتوفير 000 20 فرصة تدريب، ودعم تنفيذ برامج تدريبية لبلدان جزر المحيط الهادئ تركّز على إنتاج الأغذية والزراعة الإيكولوجية من خلال مركز جونكاو المشترك بين الصين وبلدان جزر المحيط الهادئ للبيان العملي للتكنولوجيا.

50 - وتمثّل أحد معالم الإنجاز الرئيسية على صعيد تعزيز التكامل التجاري العالمي في إنشاء برنامج الصين لدعم أقلّ البلدان نمواً ومساعدتها على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الذي قُدّم من خلاله دعم كبيرا لأقلّ البلدان نمواً لمساعدتها على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ومن خلال المساهمات المالية التي بلغ مجموعها 000 490 دولار، يسّرت الصين عمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من خلال التدريب الداخلي واجتماعات المائدة المستديرة واستعراضات السياسات التجارية، مما شكّل دعما لانضمام بلدان من قبيل تيمور - ليشتي وجزر القمر إلى منظمة التجارة العالمية في أوائل عام 2024.

51 - وجرى النهوض بالتحول الرقمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وجرى تسخير الابتكار التكنولوجي لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز الخدمات العامة وتشجيع التنمية الشاملة للجميع. ويمثّل إعلان أستانا الوزاري بشأن الشمول والتحول الرقميَّين في آسيا والمحيط الهادئ، الذي أقرّه المؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالشمول والتحول الرقميَّين الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وحكومة كازاخستان في أيلول/سبتمبر 2024، معلما بارزا في مجال التعاون الرقمي الإقليمي. ويهدف الإعلان، الذي ضمّ 35 من الدول الأعضاء والدول المنتسبة، إلى تعزيز اقتصادات ومجتمعات رقمية أكثر شمولاً في المنطقة، وتعزيز التعاون لسدّ الفجوة الرقمية، وتعزيز التوصيلية والثقة والأمن في الفضاء الرقمي.

52 - وأدّت الهند دوراً رائداً في التعاون بين بلدان الجنوب في مجال بناء القدرات الرقمية، لا سيما من خلال برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الهند تدريبا لأكثر من 500 13 مشارك (40 في المائة منهم من النساء) في مختلف أنحاء بلدان الجنوب لتعزيز الخبرات في المجالات المتعلقة بالحوكمة الإلكترونية وعلوم البيانات وأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحوكمة الرقمية. وقامت الهند أيضا بتوسيع نطاق مبادرات التدريب على الحوكمة الإلكترونية لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في آسيا وأفريقيا، وهو ما شكّل دعما لتطوير البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، وأطر الحوكمة الرقمية، والخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التعليم والرعاية الصحية والتجارة. وما زال برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي يشكّل منبراً رئيسياً للتبادل المعرفي ونقل التكنولوجيا من خلال التعاون بين بلدان الجنوب.

53 - وأدّت بلدان المنطقة أيضاً دوراً حاسماً في النهوض بالعمل المناخي وجهود بناء القدرة على الصمود، ولا سيما من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. فعلى سبيل المثال، اتفق المشاركون في منتدى جزر المحيط الهادئ في دورته الثانية والخمسين على إنشاء مفوضية إقليمية للطاقة من أجل الانتقال العادل إلى منطقة محيط هادئ خالية من الوقود الأحفوري، وهي منصة مكرّسة للتفاوض والدعوة بخصوص أولويات الطاقة الإقليمية، مع التركيز على التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري وتسريع الانتقال إلى الطاقة المتجددة. ولزيادة تعزيز جهود القدرة على تحمّل تغير المناخ، تمت الموافقة على إنشاء مرفق القدرة على الصمود في المحيط الهادئ كآلية تمويل إقليمية تقودها منطقة المحيط الهادئ ويمسك زمامها الأعضاء

ويديرونها. وصُمّم هذا المرفق لتوفير الدعم المالي لمشاريع التأهب للكوارث على مستوى المجتمعات المحلية في مختلف بلدان جزر المحيط الهادئ، وذلك بهدف تحقيق جاهزية المجتمع المحلي من حيث القدرة على الصمود بحلول عام 2026.

54 - وفي إطار مبادرة المثلث المرجاني المتعلقة بالشعاب المرجانية ومصائد الأسماك والأمن الغذائي، وهي شراكة متعددة الأطراف بين ستة بلدان (إندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة وتيمور - ليشتي وجزر سليمان والفلبين وماليزيا)، تم تفعيل صندوق حفظ المثلث المرجاني. والصندوق هو آلية للتمويل المستدام مصمَّمة لتقديم الدعم لمشاريع الحفظ والبحث العلمي ومبادرات التكيف مع المناخ القائمة على المجتمعات المحلية لتعزيز قدرة الشعاب المرجانية على الصمود، وتعزيز مصائد الأسماك المستدامة، وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على تحمّل تغيُّر المناخ.

55 - في عام 2024 في إطار مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات، وُقّع اتفاق مع الهند لإنشاء مركز الطاقة التابع للمبادرة في الهند بهدف تعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة فيما بين الدول الأعضاء في المبادرة. وسيتولى المركز الإشراف على لجنة تنسيق الربط بين الشبكات المنبثقة عن المبادرة، وتنسيق مبادرات الطاقة الإقليمية، وإدارة قاعدة بيانات شاملة للطاقة، وتشجيع المشاريع التعاونية لتعزيز أمن الطاقة واستدامتها في منطقة خليج البنغال.

دال - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

56 - ظلّ التعاون فيما بين بلدان الجنوب من الطرائق الدينامية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كما يتضح من جهود إضفاء الطابع المؤسسي والتكامل الإقليمي، حيث يعزز التجارة والاستثمار، وينهض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك التحول الرقمي.

57 - وواصلت دول المنطقة إحراز تقدم كبير في إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، حيث جرى تعزيز آليات تبادل المعارف والإبلاغ عن البيانات. وكان من التطورات الرئيسية اجتماع الخبراء الأول بشأن قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي عُقد في البرازيل في عام 2023. ونظّم الاجتماعَ مؤتمرُ الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واستضافه معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية في شراكة مع وكالة التعاون البرازيلية. وضم الاجتماع 16 ممثلاً عن بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لتيسير تبادل المعارف بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والإبلاغ عن بيانات، ولدعم البلدان النامية في اعتماد إطار مشترك للقياس. وقد أكدت الدراسات التجريبية التي أجرتها إكوادور والبرازيل وكولومبيا والمكسيك الفائدة المحتملة للإطار الطوعي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

58 - وعقدت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدورة الأولى للمؤتمر الإقليمي المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2023. وأعاد ممثلون من 26 بلداً التأكيد على التزامهم بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعميق التكامل الاقتصادي وتدعيم الشراكات الاستراتيجية للنهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقامت المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالاشتراك مع حكومة بيرو وبدعم من صندوق بيريز غيريرو الاستئماني التابع لمجموعة الـ 77، بتنظيم الاجتماع الثاني والثلاثين لمديري وكالات التعاون الدولي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2024. وأسهمَ الاجتماع في تعزيز الأطر المؤسسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المنطقة، وإضفاء الصبغة المنهجية على الممارسات الجيدة،

ووضـع منهجيات لقياس التعاون الإقليمي بشـكل أكثر فعاليةً. وقد أسـهمت تلك الجهود في إضـفاء المزيد من الطابع المؤسسي على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المنطقة.

59 - وكان التوسـع في التجارة والاسـتثمار البينيَّيْن نتيجة مهمة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ففي عام 2024، بلغ حجم التجارة بين أعضـاء السـوق الجنوبية المشـتركة 32,5 بليون دولار، وهو أعلى حجم تجارة مسـجَّل داخل تكتل واحد. وقد أدى انضـمام دولة بوليفيا المتعددة القوميات كعضـو كامل العضـوية في عام 2023 وانضـمام بنما كدولة منتسـبة في عام 2024 إلى ازدياد حجم النفوذ الاقتصـادي الإقليمي للسـوق الجنوبية المشـتركة. وسـتشـكل الكتلة، بانضـمام دولة بوليفيا المتعددة القوميات، 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. وخلال مؤتمر قمة السـوق الجنوبية المشتركة لعام 2023، أطلقت البرازيل مبادرة "مسارات التكامل"، مدعومة باستثمارات بقيمة 10 بلايين دولار من مصرف التنمية البرازيلي، والمصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وصـندوق تنمية حوض نهر بلاتا. وتمثّل هذه المبادرة أكبر التزام مالي لتكامل السـوق الجنوبية المشتركة، مما يعزز الربط الإقليمي والكفاءة التجارية وسلاسل الإنتاج.

60 - وأحرزت السوق المشـتركة لأمريكا الوسـطى أيضـا تقدماً ملحوظاً على صـعيد التكامل الاقتصـادي الإقليمي. فبحلول عام 2023، كان إجمالي صـادرات السوق المشـتركة لأمريكا الوسـطى قد بلغ 66,3 بليون دولار، في حين بلغ إجمالي الواردات 97 بليون دولار، وهو الأمر الذي تيسّـر عبر التعاون المسـتمر من خلال المجلس الاقتصـادي لأمريكا الوسـطى. واستمرت منظومة الترابط الكهربائي لبلدان أمريكا الوسـطى في دعم تكامل إمدادات الطاقة الكهربية الإقليمية، في حين زادت آليات التجارة الحرة والتكامل الاقتصـادي من تعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية. وبالمثل، وسّعت جماعة دول الأنديز (إكوادور وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا) جهودها للتكامل الإقليمي من خلال توقيع اتفاق تعاون مع منظمة أمريكا اللاتينية لشـؤون الطاقة لتعزيز أمن الطاقة واسـتدامتها في مختلف أنحاء المنطقة. وفي عام 2024، تعهدت الجماعة الكاريبية والبرازيل بتعميق التعاون بينهما، مما يؤكد إمكانية تعزيز الشراكات الاقتصادية والاستثمار في مجالات الطاقة المتجددة وإدارة مخاطر الكوارث والإنتاج الزراعي والأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية الإقليمية.

61 - وعلاوة على ذلك، تم تعزيز التجارة والاسـتثمار الأقاليميين من خلال شـراكات بين بلدان الجنوب تمتدّ إلى خارج المنطقة. وفي عام 2023، وقّعت السـوق الجنوبية المشـتركة اتفاق تجارة حرة مع سـنغافورة بهدف فتح أسواق جديدة وخفض التعريفات التجارية وتخفيف شروط الاستثمار، لا سيما بالنسبة للمؤسسات الصـغيرة والمتوسـطة الحجم. ويمثّل إجمالي تجارة سـنغافورة مع السـوق الجنوبية المشـتركة نصـفَ تجارتها مع أمريكا اللاتينية، فقد بلغ 7,5 بلايين دولار في عام 2022. ويعمل أكثر من 100 شـركة سـنغافورية في قطاعات رئيسية مثل الطاقة والأعمال التجارية الزراعية والتصنيع والضيافة والبنية التحتية[14].

62 - وتواصَـل تعزيز العلاقات الأقاليمية من خلال مؤتمر القمة الثاني بين الهند والجماعة الكاريبية، الذي عُقد في 20 تشـرين الثاني/نوفمبر 2024 في جورجتاون، والذي كان بمثابة منصـة لتوسـيع نطاق التعاون الاقتصـادي بين الشـريكين. وقد أكد الطرفان على أهمية مؤتمر الأعمال المصـغر للهند وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تعزيز التجارة والاسـتثمار في مجالات الطاقة والبنية التحتية والزراعة

(14) Ayman Falak Medina, "Singapore signs FTA with MERCOSUR bloc", ASEAN Briefing, 14 December 2023.

والأمن الغذائي والصحة والمستحضرات الصيدلانية والتكنولوجيا والابتكار. وقد ازداد حجم التجارة بين جماعة دول الأنديز والهند، فقد بلغت قيمة الصادرات 6,85 بلايين دولار في عام 2023، مما يجعل الهند سادس أكبر سوق لمنتجات بلدان الأنديز[15].

63 - وعمّقت الصين تفاعلها مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال شراكات مبادرة الحزام والطريق. وتم توقيع اتفاقات تجارية ثنائية مع 22 بلداً، بحجم تبادل تجاري سنوي بلغ قرابة 500 بليون دولار. وشملت الاستثمارات الرئيسية مشاريع الطاقة المتجددة وتطوير البنى التحتية، بما في ذلك ميناء تشانكاي في بيرو، في إطار مبادرة بقيمة 3,6 بلايين دولار لتعزيز الترابط التجاري.

64 - وإدراكاً منه للتحديات ومواطِن الضعف التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية بسبب تغيُّر المناخ، التزم المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن يصبح "البنك الأخضر" في المنطقة، مستهدفاً تخصيص 40 في المائة من تمويله للاستدامة البيئية بحلول عام 2026. وأنشأ المصرف مرفقَ تمويل يبلغ حجمه 50 مليون دولار للاستثمار في منطقة البحر الكاريبي، مع التركيز على البنية التحتية الاقتصادية ومبادرات القدرة على تحمُّل تغيُّر المناخ في بلدان الجماعة الكاريبية.

65 - وفي ما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، اعتُمد برنامج العمل الرقمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2026 في المؤتمر الوزاري التاسع بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بهدف الاستفادة من التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي لأغراض التنمية المستدامة. وعقدت حكومة كولومبيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاجتماع الرابع لمؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، الذي ضمّ ممثلين من 22 بلداً لإقرار خطة تعاون إقليمية للفترة 2024-2025 ترسم الخطوط العريضة للإجراءات الرئيسية في مجال وضع السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وبالإضافة إلى ذلك، استضاف المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مؤتمر القمة الوزاري الثاني بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، حيث التأم ممثلون من أكثر من 30 بلداً لتعزيز التعاون الإقليمي بشأن حوكمة الذكاء الاصطناعي والمعايير الأخلاقية.

رابعا - البلدان المتقدمة النمو

66 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البلدان المتقدمة النمو الاضطلاع بدور حاسم في التعاون الثلاثي، حيث دعمت مجموعة واسعة من المبادرات التي تركّز على الدعم المالي وبناء القدرات والمساعدة التقنية وتبادل المعارف.

67 - واكتملت في عام 2024 دورة تمويل مدتها أربع سنوات لمرفق التمويل المشترك المقام تحت مظلة برنامج ADELANTE 2 للتعاون الثلاثي التابع للاتحاد الأوروبي. ومن خلال المبادرة، قُدّم الدعم لـ 47 مشروعاً ابتكاريا متماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، باستثمارات إجمالية قدرها 5 ملايين يورو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واستفاد بشكل مباشر من هذه المشاريع أشخاص في 27 بلدا.

(15) Jjuliaa Gangwani, "Strategic goals: strengthening the Andean Community", *The Blue Moon*, 23 June 2024.

68 - وأطلقت البرتغال صندوق التعاون الثلاثي في عام 2023، وخصّصت له مليون يورو عن طريق معهد كامويس. ومن خلال الصندوق، قُدّم الدعم لستّ مبادرات، بما في ذلك برنامج للقدرة على تحمل تغيُّر المناخ يربط بين الجامعات البرتغالية والمنظمات غير الحكومية البرازيلية والتعاونيات الموزامبيقية، بالإضافة إلى برامج الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية التي تشمل أنغولا والبرتغال وكولومبيا. كما استضافت البرتغال المؤتمرين الدوليين السابع والثامن للتعاون الثلاثي. وفي المؤتمر الثامن، أطلق مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب نافذة للتعاون الثلاثي في إطار صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تلقّت تمويلاً أولياً من البرتغال للنهوض بالاقتصاد الأزرق المستدام.

69 - وأطلقت ألمانيا صندوق التعاون الثلاثي مع آسيا، الذي ييسّر المبادرات في مجال الطاقة المتجددة ولامركزية الماليات العامة والتعليم المهني. وكان من بين مساهمات ألمانيا الرئيسية دعمها المبادرة الإندونيسية الألمانية بشأن أول تعاون ثلاثي فيما بين بلدان الجنوب في مجال الطاقة المتجددة اللامركزية، التي أُطلقت في آب/أغسطس 2023 لتعزيز تبادل المعارف وبناء القدرات على صعيد الانتقال في مجال الطاقة وحلول الطاقة اللامركزية. وعلاوة على ذلك، قامت ألمانيا في عام 2024، في شراكة مع البرازيل، بالمشاركة في تنظيم المؤتمر الإقليمي السابع للتعاون الثلاثي مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2024، الذي وفّر محفلاً لتبادل أفضل الممارسات وتبادل المعارف والحوار بشأن تنفيذ مبادرات التعاون الثلاثي.

70 - وقد أكدت إسبانيا من جديد على التزامها بالتعاون الثلاثي باعتباره أحد الطرائق الرئيسية للتنمية المستدامة من خلال الخطة الإسبانية الرئيسية للتعاون من أجل التنمية المستدامة والتضامن العالمي للفترة 2024-2027. وفي عام 2024، أطلقت إسبانيا برنامج التعاون الثلاثي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو مبادرة مبتكرة تهدف إلى تعزيز الشراكات ومواجهة التحديات المشتركة التي تعترض التنمية. وفي إطار دعوته الأولى لتقديم المقترحات، تمت الموافقة على 24 مبادرةً، حيث سيجري إشراك مؤسسات من 18 بلداً من أمريكا اللاتينية في أنشطة تعاونية متعددة المستويات ومتعددة أصحاب المصلحة للنهوض بأولويات التنمية المستدامة.

71 - وفي عام 2023، اشتركت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الإسلامي للتنمية في إعداد التقرير المعنون "وجهات نظر عالمية حول التعاون الثلاثي" (*Global Perspectives on Triangular Co operation*). ويتضمن التقرير تقييما للاتجاهات العالمية الحالية في استخدام التعاون الثلاثي، واستكشافا لكيفية تعزيز النظم الإيكولوجية الوطنية لدعم تنفيذ التعاون الثلاثي بشكل فعّال، وهو يسلط الضوء على الكيفية التي يمكن بها للتعاون الثلاثي أن يسهم في التعامل مع تغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، مع التركيز بصفة خاصة على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أسهمَ التقرير في قاعدة معارف التعاون الثلاثي.

خامسا - المجتمع المدني ومراكز الفكر والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية

72 - أصبحت الشراكات فيما بين بلدان الجنوب التي تشمل المجتمع المدني ومراكز الفكر والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية تؤدي دورا أكثر أهمية في توسيع نطاق تنفيذ خطة عام 2030 من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

73 - وفي عام 2024، انضمّت شبكة "صوت الجنوب" (Southern Voice)، التي تضمّ أكثر من 35 مركز فكر من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إلى المجلس الاستشاري العلمي للأمين العام. وكان ضم الشبكة إلى المجلس إقراراً مهماً بمساهماتها في صُنع السياسات العالمية، لتصبح واحدة من 12 شبكة عالمية فقط تسدي المشورة إلى الأمم المتحدة بشأن الفتوحات العلمية والتكنولوجية في بلدان الجنوب. وشاركت شبكة "صوت الجنوب" في مجموعة "Think20"، وهي مجموعة تواصل رسمية تابعة لمجموعة العشرين ينصبّ تركيزها على بحوث السياسات، وذلك في إطار مؤتمر منتصف المدة لمجموعة Think20 في البرازيل. وقدّمت شبكة "صوت الجنوب"، من خلال مشاركتها، توصيات في مجال السياسات وسلطت الضوء على دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مواجهة التحديات العالمية.

74 - وفي عام 2024، عززت منظمات المجتمع المدني مشاركتها في مجال الدعوة لإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم في مختلف أنحاء منطقة المحيط الهادئ. فقد اجتمعت ثماني من منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة لتبادل أفضل الممارسات وتعزيز مهاراتها الدعوية، بهدف الإسهام في إدخال تحسينات طويلة الأجل على سياسات وممارسات إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد أدّت هذه المبادرة، بدعم من جماعة المحيط الهادئ، إلى بناء قدرات الدعوة لدى منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ، مما مكّنها من دعم حملات محددة وزيادة تأثيرها من خلال التعاون بين بلدان الجنوب.

75 - وفي مجال العدل المناخي، عزّز اتحاد البلدان الأفريقية للعدل المناخي، وهو شبكة تضمّ أكثر من 000 2 من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من 54 بلداً أفريقياً، جهوده الرامية إلى زيادة المساءلة في الحصول على تمويل إجراءات التكيف. وقد أدّى التحالف دوراً نشطاً في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث دعا إلى إنشاء آليات منصفة للتمويل المناخي تعطي الأولوية لاحتياجات أفريقيا في مجال القدرة على تحمّل تغير المناخ.

76 - ويُعدُّ القطاع الخاص أيضاً محركاً رئيسياً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما في مجال التحول الرقمي والشمول المالي. وفي عام 2024، نظّمت شركة هواوي مؤتمر منطقة آسيا والمحيط الهادئ الرقمية والذكية، الذي جمع أكثر من 000 2 مشارك من 15 بلداً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. واستثمرت الشركة 20 مليون دولار لإطلاق OpenLab 3.0 في سنغافورة، وأنشأت ستة تحالفات شريكة جديدة في مختلف أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويُعدُّ OpenLab 3.0 مركزاً تكنولوجياً عالمياً، يمكّن الشركاء والعملاء المحليين والمؤسسات الأكاديمية المحلية من التعاون في مجال الحلول الرقمية المصمّمة خصيصاً لتلبية متطلبات الصناعة، وبالتالي تسريع التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي في المنطقة.

77 - وبالمثل، قامت شركة غوبي بارتنرز Gobi Partners، وهي شركة رأسمال استثماري مجازف تتخذ من ماليزيا مقرا وتلتزم بالمبادئ البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة، بتوسيع حافظتها الاستثمارية لدعم الاستثمار المسؤول والشمول المالي والمساواة بين الجنسين. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، أطلقت شركة غوبي بارتنرز صندوق Techxila Fund II بقيمة 50 مليون دولار، حيث استُهدفت الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية والتكنولوجيا الصحية واللوجستيات، وفي مجال البرامجيات كخدمة. وتعزيزاً لالتزامها بالاستثمار المراعي للمنظور الجنساني، دخلت شركة غوبي بارتنرز في شراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لاستضافة حلقة العمل الآسيوية عن الاستثمار المراعي للمساواة بين الجنسين، وهي مبادرة تهدف إلى تمكين رائدات

الأعمال والمستثمرات في جنوب شرق آسيا. وقد يسرّت حلقة العمل تبادل المعارف والمساعدة التقنية والإرشاد بين بلدان الجنوب، وزودت المشاركين بأدوات عملية لإدماج استراتيجيات الاستثمار المراعية للاعتبارات الجنسانية في مؤسساتهم.

سادسا - دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لمبادرات التعاون الأقاليمي فيما بين بلدان الجنوب

78 - شهدت السنوات الأخيرة طفرة في تشكيل تحالفات التعاون الأقاليمي فيما بين بلدان الجنوب التي استفادت من الدعم الكبير الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد أفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أكثر من 165 من الأنشطة الإقليمية والأقاليمية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على مستوى العالم في عام 2023، مما يؤكد الزخم المتزايد للتفاعل بين بلدان الجنوب في جهود التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يهدف برنامج قادة التكنولوجيات الرائدة، الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التكنولوجيا لأقلّ البلدان نمواً وحكومة تركيا في عام 2023، إلى سدّ الفجوة الرقمية في أقلّ البلدان نمواً وتعزيز القدرات المحلية. ومن خلال المبادرة، يُقدّم التدريب الرقمي لأغراض التنمية المستدامة لطلاب أقلّ البلدان نمواً الملتحقين للدراسة في جامعات تركية. ويجري الآن تدريب الدفعة الثالثة في البرنامج، حيث يستمر تعزيز القدرات الرقمية لأقلّ البلدان نمواً من خلال التعليم ونقل التكنولوجيا.

79 - ووسّع مركز سياسات الشراكات الإنمائية العالمية نطاق مبادرته لشراكات التنمية المستدامة للتعاون الإنمائي، مما يسهل التبادل الأقاليمي للمعارف في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بدعم من جمهورية كوريا. وركّزت المبادرة التي شارك فيها أكثر من 15 بلداً في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية على التحول الرقمي ودعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مما يزيد من تعزيز الابتكار التعاوني.

80 - ودخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكة مع الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي في إطار صندوق التنمية العالمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب لإطلاق برنامج الاستخبارات المكيفة لنظم الإنذار المبكر المستند إليها في اتخاذ الإجراءات. وبميزانية إجمالية قدرها 20 مليون دولار، سيعمل البرنامج على تعزيز القدرة على التأهب والاستجابة للكوارث في 10 بلدان في أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ.

81 - واستُخدمت الأموال التي يديرها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لدعم عدة مبادرات أقاليمية. فعلى سبيل المثال، لا يزال مرفق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع آلية أقاليمية رائدة لمكافحة الفقر والجوع. وفي عامَي 2023 و 2024، خصّص المرفق أكثر من 5,9 ملايين دولار لدعم خمسة مشاريع، بما في ذلك مبادرة متعددة البلدان بشأن تطبيقات الطاقة الشمسية لأغراض الزراعة في أفريقيا والمحيط الهادئ. وتوضح هذه المشاريع التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كيف تتعاون البلدان النامية، بالشراكة مع منظومة الأمم المتحدة، لدعم البلدان الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، نُفّذ 12 مشروعاً في إطار صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة في مناطق مختلفة في عامَي 2023 و 2024، بميزانية إجمالية تزيد على 11 مليون دولار.

82 - ومن خلال المركز العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، المشروع الذي يديره مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والمموَّل من مساهمة الصين في صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أقيمت شراكة مع معهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة لتعزيز قدرة الزراعة على الصمود وتكيف المنظومات الغذائية مع تغير المناخ في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومن خلال تلك المبادرة، تم إشراك 250 مؤسسة من 42 بلداً من خلال تبادل المعارف، والاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتسريع العمل المناخي في القطاع الزراعي. وكانت إحدى النتائج الرئيسية هي الدورة التدريبية عن الاستفادة من الميسِّرات في الزراعة، وهي مبادرة أقاليمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تضم 13 بلداً كاريبياً، بدعم تقني من مؤسسة تنزانية، حيث يُسلَّط الضوء على دور الابتكارات الرقمية والتكنولوجية في الزراعة المستدامة.

83 - وفي إطار نافذة التعاون الثلاثي لصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عزّز المشروع المعروف باسم "مرفق جمهورية كوريا - مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، المرحلة 3" أو "P-LINK" الحلول المتعددة القطاعات والقائمة على التكنولوجيا في منظومات المياه والطاقة والغذاء لتحسين سبل العيش في منطقة ميكونغ مع لجنة نهر ميكونغ ومعهد ميكونغ.

84 - وتواصل منصة غالاكسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي يديرها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، العمل كواحدة من أهم المنصات الإلكترونية الرئيسية لتبادل المعارف والتوسط في إقامة الشراكات بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لأغراض التنمية المستدامة. وبحلول نهاية عام 2024، كان قد تم توسيع مستودع منصة غالاكسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ليشمل أكثر من 960 ممارسة جيدة موثقة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وللاستفادة من التكنولوجيات الناشئة، جرى تجديد المنصة.

85 - وفي المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، أدّى مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دوراً رئيسياً في ضمان الاعتراف بكون التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من الطرائق الاستراتيجية لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والمكتب عضو في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي تقوم بوضع إطار رصد لخطة عمل أنتيغوا وبربودا وأسهم في إدماج عناصر التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مصفوفة الأمم المتحدة لتنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا، مع التأكيد على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في التصدي للتحديات الإنمائية الفريدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

سابعا - الترتيبات التنظيمية والإدارية والمالية المتخذة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

86 - خلال الفترة 2023-2024، خصص البرنامج الإنمائي ما مجموعه 4,6 ملايين دولار للميزانية المؤسسية و 6,8 ملايين دولار من الموارد البرنامجية الأساسية لمكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد دعمت تلك الموارد المكتب في تنفيذ إطاره الاستراتيجي وتنفيذ المهام الموكلة إليه. ويولي الإطار الاستراتيجي الحالي للمكتب، للفترة 2022-2025، الأولوية لدعم العمليات الحكومية الدولية؛ والاستراتيجية المعتمدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون

الثلاثي وخطة العمل المنبثقة منها؛ والإنتاج التشاركي للمعارف وإدارتها؛ وإدارة الصناديق الاستئمانية لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويَرِد بيان للدعم الإضافي المقدّم من البرنامج الإنمائي وغيره من مؤسسات الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار اللجنة الرفيعة المستوى 1/21 الصادر عن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (SSC/22/2).

87 - وقد استُكمل في عام 2024 استعراض منتصف المدة للإطار الاستراتيجي 2022-2025 وتقييم مكتب التقييم المستقل التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدعم الذي يقدّمه مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لمجموعة الـ 77 والصين. وتضمّن تقريرا التقييمين وردود الإدارة عليهما توصياتٍ مرتكزة على الأدلة لتعزيز الفعالية التنظيمية والشراكات الاستراتيجية للمكتب.

ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

88 - يؤكد هذا التقرير من جديد أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ما زال من الطرائق المهمة للنهوض بالتنمية المستدامة والشاملة للجميع. ومع استمرار تطور التحديات العالمية والإقليمية، من الضروري ضمان أن تظلّ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب متماشيةً مع هذه التغيرات. ويوصى بإجراء استعراض لمنتصف المدة للوثيقة الختامية للمؤتمر من أجل تعزيز استجابة التعاون فيما بين بلدان الجنوب لأولويات التنمية الناشئة.

89 - وعلى الرغم من التقلبات الاقتصادية والتوترات الجغرافية السياسية وآثار تغيُّر المناخ، أحرزت البلدان النامية تقدماً في التكامل الإقليمي وتيسير التجارة والتحول الرقمي. وعلاوة على ذلك، يمكن من خلال تيسير التجارة الرقمية وتبسيط الإجراءات الجمركية واستحداث نُظم للدفع مثل BRICS Pay أن تتعزّز الاستقلالية المالية وتتحسّن المعاملات المبرمة عبر الحدود بين اقتصادات الجنوب. وللبناء على هذا التقدم، يجب تسريع الجهود الرامية إلى تعميق التكامل الاقتصادي والتجارة البينية لبلدان الجنوب، والاستفادة من الأطر الإقليمية والترتيبات دون الإقليمية.

90 - ولزيادة حجم الآليات المالية وأطر إدارة الديون التي تقودها بلدان الجنوب أهميةٌ بالغة لمعالجة مواطِن الضعف والصدمات الاقتصادية في بلدان الجنوب. والمبادرات الإقليمية مثل تحالف المؤسسات المالية الأفريقية المتعددة الأطراف وآلية رصد الديون لأفريقيا هي بمثابة نماذج يمكن التعلّم منها دعما للاستدامة المالية. ولزيادة تعزيز القدرة على تحمُّل الدين وفعالية تمويل التنمية، ينبغي للبلدان النامية توسيع نطاق آليات التمويل التي تقودها بلدان الجنوب، بما في ذلك عن طريق تهيئة الظروف المؤاتية لتحرير الموارد المالية المحلية، وتعزيز الترتيبات المبتكرة لمبادلة الدين، والدعوة إلى إجراء إصلاحات في الهيكل المالي العالمي ليعكس أولويات بلدان الجنوب بشكل أفضل. ويتعيّن تشجيع تبادل الحلول في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

91 - والتحول الرقمي والعلم والتكنولوجيا والابتكار ركائز أساسية للتنمية المستدامة، فهي تقود التنويع الاقتصادي والشمول الرقمي. ومع ذلك، ما زال الوصول إلى التكنولوجيات الرقمية متفاوتاً، لا سيما في أفريقيا وأقلّ البلدان نمواً. وسيكون توسيع المراكز الإقليمية لحاضنات التكنولوجيا، وتعزيز الجاهزية في مجال الذكاء

الاصـــطناعي، والحوكمة، وأطر أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات، وتعزيز تبادُل المعارف بين بلدان الجنوب بشأن الحوكمة الرقمية أمورا أساسية لتسريع ريادة الأعمال الرقمية وتعزيز النمو القائم على الابتكار.

92 - وقد بات العمل المناخي تحدياً حاسماً لبلدان الجنوب، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتأثر بشكل غير متناسب بتغيُّر المناخ بينما لا تتلقى تمويلاً مناخياً كافياً. ويؤكد إنشاء مبادرات القدرة على تحمل تغيُّر المناخ على ريادة البلدان النامية في التصـــدي للتحديات البيئية، ولكن تظل الفجوة القائمة في تمويل التكيف والتخفيف تشـــكّل عائقاً كبيراً. ولتعزيز القدرة على تحمُّل تغيُّر المناخ وزيادة التأهب للمخاطر المناخية الملحّة والحرجة، من الضـــروري تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ والطاقة المتجددة والحلول القائمة على الطبيعة، مع حشد قدر أكبر من التمويل المناخي.

93 - ويكتسب التعاون الثلاثي زخماً متنامياً بوصفه من الطرائق الفعّالة للاستفادة من الشراكات المبتكرة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وتعكس مشـــاركة مجموعة العشـــرين وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصـــادي في دعم المبادرات فيما بين بلدان الجنوب الدور المتنامي للتعاون الثلاثي في التصـدّي للتحديات العالمية. ولتعظيم أثر التنمية، ينبغي توسـيع نطاق التعاون الثلاثي في مجال الطاقة المتجددة والبنية التحتية الرقمية وبناء القدرات، مع ضـــمان بقاء هذا التعاون متماشـــيا مع أولويات بلدان الجنوب. وثمة حاجة لزيادة إضفاء الطابع المؤسسي والمواءمة مع أولويات التنمية الوطنية.

94 - وقد أصبحت المساعدة الإنسانية والاستجابة للأزمات من خلال التضامن فيما بين بلدان الجنوب من الأمور الحيوية بشـكل متزايد في خضـم النزاعات المسـتمرة والصـدمات الاقتصـادية والكوارث الناجمة عن المناخ. وحشـدت بلدان الجنوب كمّا كبيرا من المعونات والدعم التقني للمناطق المتضـررة من الأزمات، بما في ذلك جهود الإغاثة المنسقة بعد الكوارث. ولتعزيز التأهب لحالات الطوارئ، ثمة حاجة ملحّة لإضفاء الطابع المؤسـسـي على آليات الاسـتجابة الإنسـانية الإقليمية، وتعزيز تبادل المعارف فيما بين بلدان الجنوب بشأن القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في أُطُر بناء السلام والتعافي من الأزمات.